SJPS

The Saudi Journal of Philosophical Studies

المجلة السعـودية للدراسات الفلسفية

العدد الأول ✦ تصدر عن دار معنى للنشر والتوزيع ✦ مارس 2021

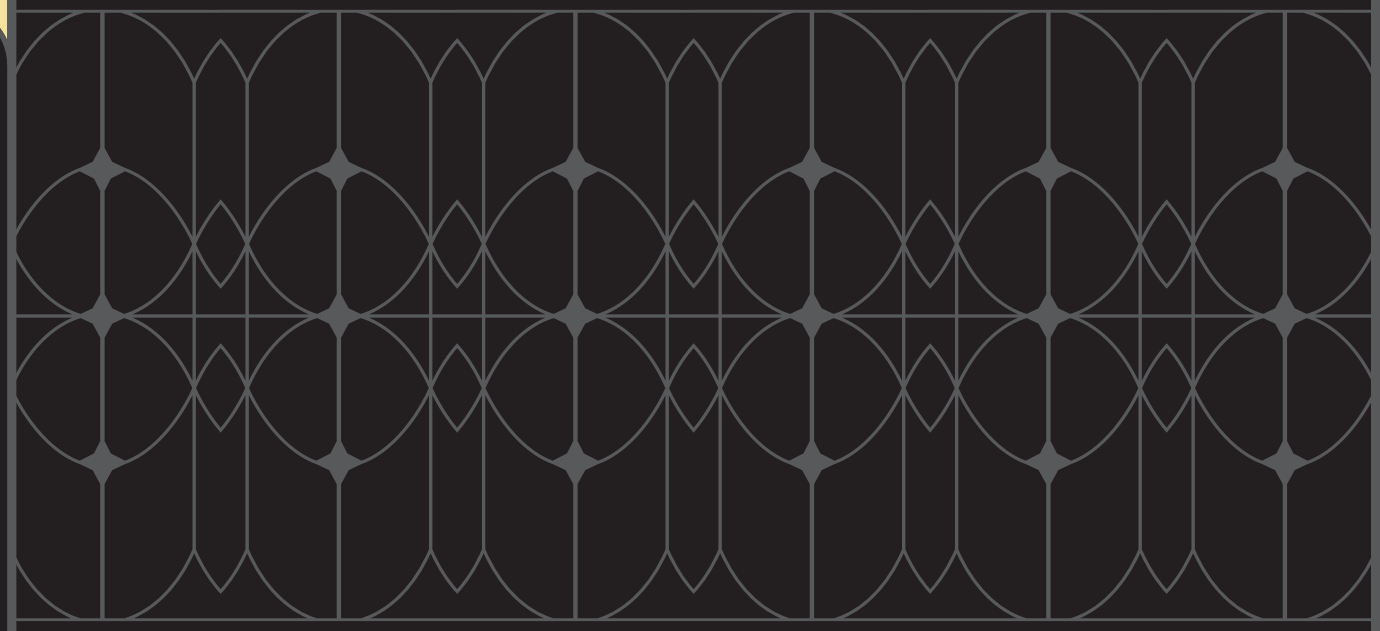

معنى

03 نصوص تأسيسية

البُعْد الأخلاقي للإيمان

تأليف: وليام كي كليفورد
ترجمة: فيصل الفرهود

1. واجب السؤال

رغب أحد ملّاك السفن بإرسال سفينته في إحدى الرحلات البحرية، ورغم قِدَمِها وعدم جاهزيتها وحاجتها للصيانة والإصلاح إلا أنها خاضت عباب البحار وأبحرت في مختلف المناخات، ومع هذا التردد والشكوك التي عصفت بخاطره وعكّرت مزاجه، حزم أمره أخيرًا وقرر الإبحار بها، مبررًا قراره هذا بقدرتها السابقة على تجاوز العديد من الرحلات السابقة والمناخات الصعبة، ومستعينًا بالعناية الإلهية لتحرس طاقمها من الأُسَر التي أنهكتها صروف الدهر وهاجرت من أراضيها بحثًا عن لقمة العيش، ويقنع عقله بطرد كل شكوكه بمصداقية بنّائي السفينة وتأكيدات صانعيها، موقنًا بقدرة سفينته على خوض عباب البحار بأمان وهو يلمحها تغادر المرفأ مصحوبة بدعواته لها برحلة آمنة وناجحة، إلى أن شاهدها تتوسط المحيط وتغرق ولم يُسمع عن ركّابها بعد ذلك اليوم.

هل نستطيع لومه على غرق السفينة؟ نعم بالتأكيد، فهو مُلام ومذنبٌ بموت هؤلاء الرجال، فحتى لو آمن وتيقن بأمان وقدرة سفينته على الإبحار إلا أن صدق إيمانه هذا لم ينقذ سفينته من الغرق لعدم اعتماده على أي دليلٍ فعليّ أمامه، بل استعاض عنه بتجاهل شكوكه ومخاوفه وإن كان موقتًا ومرتاحًا بقراره هذا، إلا أنه هو من صنع لنفسه هذا الشعور بالتقبل واليقين وعلى ذلك يُلام.

دعونا نحوّر تفاصيل هذه القصة بعض الشيء، ولنفترض بأن السفينة عبرت لجج البحر بسلام ووصلت لوجهتها بأمان واستمرت لرحلات عديدةٍ أخرى، هل يُعذر مالكها ويسلم من اللوم والمسؤولية؟ لا طبعًا، فكل فعلٍ أكانت عاقبته حميدةً أو وخيمة له صفةٌ ووصفٌ واحدٌ دائمًا لا يتغيّر بتغيّر نتائجه، فصواب الأفعال وخطؤها لا يرتبط بدرجة إيمان وتيقن فاعلها بل بمبرراته واستنادها على الأدلة الملموسة الحقيقة.

اعتنق سكّان إحدى جزر هذا العالم دينًا لا يتضمن عقيدة الخطيئة الأصلية ولا يتوعد بالعقاب الأبدي، إلا أنه سرعان ما اشتهر عن مبشريها استعمالهم لبعض الوسائل والطرق المشبوهة لتعليم الأطفال ديانتهم وتحوير القانون لنزع الوصاية عن أهاليهم وإبعادهم عن أهاليهم وأقرانهم. ولمواجهة خطر هؤلاء المبشرين، تشكّلت مجموعة من المتضامنين للتشهير بالمسؤولين عن هذه القضية وفضحهم، لتكلل جهودهم بالتأثير على السلطة والتوجيه بتشكيل لجنة للتحقيق في هذه الادعاءات، وبعد التحقيق والتمحيص، خلُصت اللجنة إلى براءة المتهمين وعدم وجود أدلةٍ كافية لإدانتهم، بل اتضح لهم أن أدلة براءتهم كانت أوضح وأجلى لأصحاب الدعوى، وعليه وُسِموا ووصِفوا بالوضاعة من قِبَل سكان الجزيرة، على الرغم من صدق نيّتهم إلا أن إيمانهم بصحة أدلتهم لم يكن مستندًا على الوقائع الحقيقية، بل انصاع لصوت التحيز وتأثير العاطفة.

لنقم هنا بتحوير بعض تفاصيل القصة، ولنفترض أن التحقيق كان أكثر دقة وأثبت في نتائجه جناية المتهمين، هل سيؤثر هذا على وصف المتهمين بالجناية؟ لا طبعًا؛ فسؤالنا هنا ليس عن صحة ما اعتقدوه في المتهمين بل عن دقة وصحة أدلتهم، إذ سيقول المُتّهمون لنا: «ألم تروا بأننا كنّا على حقّ، ويجب عليكم أن تصدقوننا في المرّة القادمة» وقد نصدقهم فعلًا، ولكن لن يصبحوا بسبب ذلك شرفاء ذوي مصداقية ولن يُبرّؤوا، فكّل فرد فيهم لو محّص ودقّق في رأيه لوجده مبنيًّا على إيمان سابقٍ على مراجعة الأدلة وبحثها وعندها سيعلم بأن حكمه كان خاطئًا.

وقد يُستدرك علينا هنا بأن الإيمان في حدّ ذاته ليس خطأً بل الفعلِ الناجم عنه، فقد يقول مالك السفينة: «أنا متيقنٌ بسلامة سفينتي وقدرتها على الإبحار ولكن أعتقد بأن فحصها والتأكد من سلامتها واجب عليّ حتى لا أغامر بحياة ركّابها». وقد يُقال للمحرضين: «مهما استيقن قلبك بعدالة قضيتك وصحة قناعاتك، فلا تشهّر بأحدٍ علنًا حتى تمحّص الأدلة وتُدرك خباياها لصالح الطرفين».

دعونا نفترض صحة هذا القول جدلًا، فلا يزال كلّ شخصٍ مهما كان متيقنًا ومؤمنًا بشيءٍ ما قادرًا على الفصل بين اعتقاده وفعله وتصرفه اللاحق عليه، وعليه فلا يزال مسؤولًا عن البحث والتمحيص قبل اتخاذ أي فعلٍ أو قرار وكلّ من لا يستطيع السيطرة على تصرفاته وعواطفه ومشاعره مسؤولٌ عن وضع قاعدةٍ واضحة وطريقة جليّةٍ للتعامل مع تصرفاته العلنية، ولكن مع ضرورة هذا الشرط وأهميته إلّا أنه غير كافٍ دون وضوح وتدعيم أحكامنا السابقة لأفعالنا، فلا يمكن فصل الإيمان بالشيء عن فعله، ولن يستطيع أي شخصٍ الإيمان بصحة اعتقادٍ معين أو حتى إضمار الرغبة بالإيمان بصحته من التحقق والبحث بموضوعيةٍ وإنصاف.

إن كلّ اعتقاد وإيمان بفكرة يؤثّر على أفعال معتقِده ولو أضمره في قلبه ولم تقترفه جوارحه، ولو لم تكن هذه الأفعال الناتجة عن إيمانه ومعتقَده الآن فستحدث مستقبلًا، فهي في أساسها تشكّل رابطًا بين المشاعر والأفكار من جهة والأفعال والتصرفات من جهةٍ أخرى في كلّ لحظة من لحظات حياتنا، ولا يمكن اختزال بعضها عن بعض أو فصل جزءٍ منها عن الآخر، فكلّ اعتقادٍ وحكمٍ نضمره في صدورنا له أهميته وتأثيره مهما كان تافهًا أو سطحيًا، وجميع هذه المعتقدات تتراكم مع الوقت داخل وعينا وأفكارنا لتنفجر على شكل أفعالٍ وتصرفاتٍ علنيةٍ وتترك بصمتها وأثرها على شخصياتنا وماهياتنا إلى الأبد.

إن معتقدات كل شخصٍ وإيمانه ليس حقًا خاصًا به كفرد، بل يتعدّى تأثيره فيُشكّل مفاهيمنا المجتمعية، فمفرداتنا وعباراتنا وأشكال وطرق تفكيرنا هي ملكية مشتركة تراكمت على مرّ السنين وتناقلها جيلٌ بعد جيل كإرثٍ مقدّسٍ يعترضها ما يعترضها من التغيّر والتبديل الطفيف ولكنها تُبقي على طهارتها وقدسيتها، ومن خلالها تُصاغ معتقدات كلّ داعٍ لمعتقده وبها يمتاز عن غيره وتوكل له مسؤولية مهيبة في وضع أساس العالم المستقبلي للأجيال القادمة.

في كلا المثالين سابقًا، حكمنا على خطأ الاعتقاد بسبب عدم كفاية الأدلة أو تجنُّب التمحيص الدقيق لها، وسبب ذلك أن أثر هذه المعتقد والنتيجة سيمتد إلى حياة الآخرين، ولأننا وكما أوضحنا سابقًا نؤمن بعدم وجود معتقد وإيمان غير مهم ودون تأثير مهما تبدت لنا سطحيته، فيجب علينا أن نضع كل رأيٍ ومعتقد تحت عدسة التشكيك والتمحيص والتدقيق، فالإيمان والاعتقاد المسبق في أساسه قوة مقدسةٌ تؤثر على قراراتنا وإرادتنا وتنسجم سوية بتناغمٍ لتصبح تحت ملاك البشرية لا ملاكنا كأفراد، ويجب أن يتخللها التمحيص والتدقيق والتشكيك لتوجُّه عملنا وتفكيرنا المشترك حتى لا نُدنّس بدَرن الأحكام الاعتباطية وغير المثبتة المبنيّة التي لا تعود بالصالح إلا على معتنقها، ولنخطّ على طريق البشريّة ضوءًا ينير ظلمة مستقبله، ونتفادى مسلك خداع الذات والوهم الذي لن يعود علينا بغير الانحطاط، ومن يحرص على الاعتناء بتمحيص معتقداته وتحرّي دقتها سيضمن نقاءها وخلوّها من التطرف والارتكاز على الآراء الواهية.

إن واجب تمحيص المعتقدات والحقائق لا يُحصر على رجال الدول والفلاسفة والشعراء، بل هو واجبٌ إنسانيٌ على كل ريفيٍّ ناءٍ في قرية وحِرَفيٍّ، أن ينقله ويورثه لأبنائه من بعده ويسهم في غرس أواصر التشارك والتماسك داخل مجتمعه، ولا يهم أن يكون هذا الشخص متفوقًا في ثقافته أو معرفته ليستحق هذ الواجب الإنساني في التمحيص والتدقيق والتشكيك في معتقداته وآرائه وأحكامه.

ومما لا شكّ فيه أننا نُقر بصعوبة وثقل هذا الواجب وأن ما يعتريه من شكوك لها وقْعُها ومرارتها على كل إنسان، لأنها تخلع عنّا لباس الطمأنينة والموثوقية وتتركنا عراةً للشك والتردد، إلا أن معرفة كافة خبايا ومدلهمات أحكامنا ومعتقداتنا وخوافيها هو مصدر سعادة وأمان أكبر بغض النظر عن نتائجه وما ينتهي إليه مقارنةً بالجهل والحيرة في مسالكنا في هذه الحياة، فالجهل عجزٌ يكرهه كل فردٍ منّا، والشعور بالقوة مرتبطٌ بالمعرفة التي تُنمّي فينا الرغبة بالإيمان والخوف من الشكّ.

إن هذا الشعور بالسلطة والقوة [سلطة المعرفة] هو أعلى وأكرم الملذات عندما يتأسس اعتقاد الفرد على أساس متين وتمحيص دقيق، وهذا ما يجعل منها ملكيةً مشتركة لا حقًا فرديًا، ومحفزًا لكل شخصٍ لأن يسبر أغوار الحقائق ويشعر بالرضا والأمان باسم البشرية لا الفرد، أما في حال قُبلت الأحكام والمعتقدات دون أدنى تحقيق وعلى أساس أدلة واهيةٍ غير كافية فسيشعر معتقدها بشعورٍ موهمٍ بالرضا والاكتفاء وسيكون كمن خان واجبه تجاه البشرية، وهو بأن نُحصّن أنفسنا من الأفكار الخاطئة التي قد تتغلغل لوعْينا كوباء وتنتشر بين من حولنا، فما الذي يدفع أي شخصٍ لأن يخاطر بإصابة أهله وناسه بهذا الوباء في سبيل تذوّق حلاوةٍ زائلةٍ!

ولا يجب في هذه الحالة أن نستوعب المخاطر المستقبلية لعدم تمحيص المعتقدات بل في أثرها المباشر الآني، ففي كل مرةٍ نعتقد بحكمٍ لم يُدعم بأدلته ومبرراته فإننا نوهي قدرتنا على ضبط أحكامنا والاستدلال على صحتها، فالإيمان بصحة أحكامٍ لم يُستدل عليها شرٌّ عظيم يتعاظم أثره عندما نرضى به ونرتضيه، وأساسه كلّه مبنيٌّ على الإيمان الأعمى بأحكامنا ومعتقداتنا دون كثير تمحيص وتدقيق، فلو سرقت مالًا من شخصٍ، فقد لا يتضرر هو من هذه السرقة وقد لا يشعر بها، وقد تمنعه سرقتي ماله من استخدامها استخدامًا ضارًا له ولغيره، ولكن يظل هذا التصرف خاطئًا في حق البشرية لأني رضيت لنفسي أن أتجرد من أمانتي، فالضرر الحقيقي على أيّ مجتمع ليس في سرقة ممتلكاته فحسب، بل في أن يصبح ملاذًا ومرتعًا للسارقين وعندها لن يصدق عليه وصف «المجتمع»، ولذلك يجب أن نلتزم جميعًا بعدم التعدّي حتى وإن آل إلى خير، فالتعدّي في حد ذاته شر، وهذا ينطبق أيضًا على إيماني وتصديقي بحكمٍ لم يُدعم بأدلةٍ حقيقية صحيحة ولو لم يترتب على ذلك ضرر مباشر عليّ إلّا أن أثره سيتعدى إلى الناس من حولي، فالضرر الحاصل من ذلك على المجتمع ليس من أثر الإيمان بمعتقدات لم تثبتها الأدلة، بل في ترسيخ السذاجة والتخلّي عن ملكة تمحيص الحقائق وتدقيق الأدلة والعودة إلى الهمجية.

إن أثر القبول بأحكامنا دون استدلالٍ دقيق لا يقتصر على ترسيخ السذاجة في شخصياتنا، بل سيتعدى أثره إلى اهتمامي بحقيقة ودقة الأحكام التي أسمعها من غيري، وهذا ما سيلقي بأثره على تعامل الآخرين معي، فكيف يمكن لصديقي أن يتحرّى الدقة في ما يقوله لي إن كنت أنا نفسي لم أتحراها فيما أعتقد! عندما أعتقد بصحة حكمٍ ورأيٍ ما لأنني أريد أن أعتقد بصحته أو لأنه مُرْضٍ لي ولا يكلّفني أي عناء! إن صاح صديقي بأعلى صوته «سِلم[1]»، فهل سأسلّم بقوله وأصدقه حتى وإن لم أرَ السلام أمامي! في هذه الحالة، سأحيط ذاتي بعالمٍ من الأوهام المرضية والأكاذيب، ولكن ماذا لو تعدّى أثر عالمي هذا إلى غيري، فالسذاج أبٌ للكاذب والغشاش، وسيصير إلى حالهم في نهاية الأمر، وعليه يقع على عاتقنا أن نحافظ على شرط وواجب التدقيق والتمحيص في أحكامنا وأن نتخذه قانونًا يحكمنا، ومن يتعدّاه ويخلّ به في مذنبٌ في نظر الجميع.

وخلاصة الكلام: من الخطأ دائمًا، في كل مكان، ولكل شخص، تصديق أي شيء بناءً على أدلة غير وافية، ولو تعلّمت معتقداتك منذ صغرك ووثقت لك من أهلك، فحقٌ عليك أن تتراجع عندها وتثير الشكوك في صحتها وتتخذ قراءة الكتب ومطالعتها ومناقشة الآخرين منهجًا لك، وإن نأيت عن ذلك، فحياتك ليست إلّا خطيئة تتحملها البشرية.

إن بدا لك هذا الحكم قاسيًا على البسطاء من الناس ممّن لُقّنوا من المهد أن الحق كل الحق فيما آمنوا به، فهذا سيقودنا إلى سؤالٍ عميقٍ وهو: «من **علّم إسرائيل أن تُذنب**[2]؟»

وأنا هنا أستدعي قول ميلتون:

«كلّ رجلٍ هو مبتدعٌ لأي حقيقةٍ يؤمن بها، حتى ولو تعلمها من قسّهِ أو علماء دينه ودنياه، ولو كان إيمانه بها صحيحًا، فسيظل معتقده بدعةً هو وحده مسؤولٌ عنها».

وكما يقول كوليردج:

«من يحب المسيحية أكثر من الحقيقة، سيحب طائفته وكنيسته أكثر من المسيحية، وسيحب ذاته أكثر من الجميع».

أخيرًا، لا يجب أن يتوقف دورنا في التمحيص عن أساس معتقداتنا في الحياة، ولا أن نخنق روح الشّكّ في حياتنا، وأن نُربّي فينا طبع التحقق من صحة معتقداتنا أو نثبت عكسه.

وقد يُرد علينا بـ«أنا رجل مشغولٌ لا أمتلك وقتًا كافيًا لتمحيص الحقائق وتدقيق الأدلة أو حتى فهم حججي وأحكامي ومعرفة خباياها».

وهنا أقول لهذا، إذن لن يوجد لديك وقتٌ لتؤمن!

(1)هذا مثلٌ شائع يعود إلى قصة في العهد القديم ويُقصد به ادّعاء أمرٍ وفِعْل عكْسِه، كأن تصرخ «سلم» وفي يدك دماء، للاستزادة راجع سفر جرمياة 6:14.
(2)مثل شائع يستند على عبارةٍ في العهد القديم ويُقصد به أن لكل سبب مسبب.

1. سلطة المعرفة المتراكمة

هل هذا يعني بأن على كلّ فردٍ منّا أن يشكّ في كل شيء، ويتوجّس من وضْعِ قدمه على طريقٍ لم يختبر صلابته؟ هل يجب أن نحرم أنفسنا من الكمّ الهائل من المعرفة المتراكمة كلّ يوم لأنّ لا أحد منّا يستطيع أن يختبر صحة وموثوقية كل معلومة من خلال التجربة والملاحظة ولا أن يثبت دقّة وصحة كل شيءٍ في هذا العالم؟ هل يحقّ لنا أن حينها أن نكذب ونسرق لأننا ببساطة لم نَعِش بتجربةٍ مباشرةٍ تثبت لنا شرّ هذه الأفعال؟

لا أعتقد بأن هذه التبعات ستساعدنا في العناية الدقيقة بأسس معتقداتنا ومبرراتها، فمن يتبنّى ذلك سيجد أن معتقداته أصبحت أكثر وضوحًا واستشعر خباياها وتفاصيلها وعرف معنى اليقين، أما الأحكام الطبيعية المعنيّة بالصواب والخطأ والتي تحكم علاقتنا وتصرفاتنا وسلوكياتنا مع أقراننا فهي لا تتطلب تحقيقًا مستغرقًا ولا تتطلب أفعالها إيمانًا أعمى أو تبريرًا طائفيًا أو قمعًا للأدلة المخالفة، إلى جانب أننا في بعض الحالات مطالبون بالتصرف وفقًا للخيارات المطروحة أمامنا وإن لم تُبنَ على دليلٍ جازمٍ حاسم، بل ستُترك للمستقبل مع تراكم تجاربنا ومعارفنا والتي ستساعدنا لمعرفة صواب أفعالنا من عدمه، وحتى لا يكون الاستقصاء والبحث الأخلاقي سببًا لشلّ سلوكياتنا وأفعالنا اليومية.

***

كيف نستطيع التعامل مع سلطة المعرفة المتراكمة والتي تعدل كفتها كفة التجربة الشخصية الفردية وهي أحد أهم موروثات وتقاليد البشرية؟ تشكّلت المعرفة المتراكمة عن طريق تراكم المفاهيم والمعتقدات على مرّ الأجيال وعايشت مختلف الظروف المعقدة حتى امتزجت في هويتنا ولامست كلّ شيءٍ حولنا ولنا، واحتلّت طرق تفكيرنا، فهل يحق لنا أن نشكك فيها ونختبر صحتها؟

نعم، بل هذا واجبٌ في حقنا، فالمعرفة المتراكمة في أساسها هي مصدرٌ معرفي يحفزنا على التساؤل والتحقيق والتمحيص، لذا لا يجب أن نسيء استخدامها ونستعملها كمجموعة مجردةٍ من المعارف بلا سياقٍ ولا بنية حتى نقبلها بما فيها ونورثها للأجيال وفي هذا ظلمٌ لهم وللبشرية أجمع.

**

أما فيما يتعلق بالتقاليد المقدسة للبشرية، فيجب أن لا نُقبل كافتراضاتٍ صحيحة بل تطرح على أدلتها الأسئلة ويجاب عنها، وأن نُختبر قيمها يوما بعد يوم، فتقديسنا للمفاهيم والأفكار يحضّنا على اختبارها وتنقيتها وأن لا نستخدمها لخنق هاجس الشك فينا أو نوصم من يفعل ذلك بتدنيس المقدسات، فشكوك وأسئلة الصادقين والشجعان من الناس هي ما يحيك نسيج الحقيقة أما من قبل الأحكام كما هي ويرفض التساؤل فسيغيب ذِكْرُهُ في جُبّ التاريخ ولن يُذْكَر اسمُهُ ما طال الزمن.

2. حدود الاستدلال

ما هي حدود خبرتنا وتجربتنا؟ لا شكّ أن هذا السؤال عميق ودقيق وله أبعادٌ تتجاوز إطار المنهج العلمي بأكمله وتتطلب منّا بحثًا كبيرًا للإجابة عنه، ولكن سنستعرض هنا قاعدةً بسيطة وعمليةً تفي بكثير من تساؤلاتنا.

إن كل معتقدٍ مهما كان بسيطًا أو عميقًا ومركبًا متجاوزٌ في أساسه لخبرتنا وتجربتنا متى ما كان أساسًا لأفعالنا وسلوكياتنا، فأي طفلٍ أصابه حرقٌ في صغره سيتعلم الخوف من النار مستقبلًا لأنه يعتقد بأن النار التي أحرقته بالأمس ستحرقه اليوم وغدًا، وحتى هذا الاعتقاد بأن النار أحرقت الطفل، هو اعتقاد يتجاوز حدود تجربتنا لأنها أصبحت ذاكرةً وليس حدثًا فعليًا، ونعتقد أن هذه الذكرى بتفاصيلها حقيقة حتى وإن خانتنا الذاكرة، ولكن لو استعملنا هذا حدث الحرق هذا كدليلٍ على فعلٍ مستقبلي أو حدث في الغد، فنحن نعتقد بشيءٍ عن المستقبل يتّسِق مع حادثة الحرق التي حصلت في الأمس، وهذا متجاوزٌ للخبرة والتجربة، فحتى ضمير الـ«أنا» والذي لا ينازعه شكٌّ بحقيقته ليس دليلًا على أي حدثٍ مستقبلي وهو حكمٌ يتجاوز تجربتنا وخبرتنا. لذلك لا يجب أن نسأل «هل نستطيع الاعتقاد بما يتجاوز خبرتنا وتجربتنا؟» بل يجب أن يكون سؤالنا «كيف يمكن لتجربتنا وخبرتنا أن تضيف إلى معتقداتنا وأحكامنا؟»

والإجابة بكل بساطة ووضوح حاضرةٌ في المثال الذي ذكرناه سالفًا، وهو أن الطفل الذي أحرقته النار يخشى النار، قد نفترض بعض الأمور التي لا تبررها تجربتنا من خلال القول بتماثل وتشابه الطبيعة، ولكن ما هي طبيعة هذا التماثل في الطبيعة، وكيف تتراكم المعرفة من خلال الأجيال المتعاقبة؟ سنتوقف عند هذين السؤالين حاليًا لنأخذ أمثلةً إضافيةً ستساعدنا في شرح قاعدتنا الأساسية.

من خلال استعمال المطياف البصري استنتجنا وجود الهيدروجين في الشمس، فعند سطوع الشمس نلاحظ وجود بعض الخطوط المضيئة، والتي تعني كما تعلّمنا من تجاربنا على الأرض أنها دليل على وجود الهيدروجين، وعليه افترضنا أن الهيدروجين في الشمس في طبيعته وشكْلِهِ وسِماته مماثل لهيدروجين الأرض، ولكن هل هذه الثقة والإيمان بدقة المطياف صحيحة ومبررة؟ نعم بلا شك، فبعد أن أثبتت جدواها على الأرض وتحققنا من صحة نتائجها اعتقدنا بجدواها خارج الأرض، ولكن هل حكمنا صحيح هنا على حالاتٍ لا يمكن لنا أن نختبرها ونجربها مباشرةً مثل الشمس؟

بكلّ تأكيد، فالمطياف البصري يخبرنا بنفس النتيجة في الحالتين تمامًا عندما تُرسل اهتزازات ضوئية بمعدل معيّن من خلاله، وهذا يعني بأن خطأه مرةً يعني خطأه في كل حالة، وهنا نفترض أن مادة الشمس تُماثل مادة الأرض، وتتكون من عدد معين من المواد المميزة؛ وأن كل منها، عندما يكون شديد السخونة، له معدل اهتزاز مميز يمكن من خلاله التعرف عليه وتمييزه عن البقية، وهذا الافتراض هو ما نستطيع استخدامه ليضيف إلى تجربتنا، وهو القول بتماثل الطبيعة ولا يمكن التحقق منه إلا من خلال وضعه في مقارنةٍ مع كل حالةٍ أخرى.

ولكن هل يوجد الهيدروجين في الشمس؟ وهل الاعتقاد بذلك سيقلل من موثوقية أحكامنا وأفعالنا؟

بالتأكيد لا، إذا ما كان هذا الحكم مبنيًا على أسس علميّةٍ رصينة، ولكن إن كان الدليل على وجود الهيدروجين في الشمس مبنيًا تمامًا على المطياف البصري، فسنقع في حرجٍ كبير إذا أثبتنا يومًا عدم وجود هيدروجين في الشمس وهذا ما سيعني بأن المطياف وقياس معدلات الاهتزاز ليست دليلًا مؤكدًا في التعرف على المواد الأخرى والاختبارات العلمية المختلفة مثل التحليل الكيميائي، إلّا أن المطياف البصري الآن أداةٌ موثوقة للتعرف لا على المعادن والعناصر فحسب، بل لإثراء أدواتنا وآلياتنا المعتمدة للتحقق والاستدلال.

ولنأخذ الاستدلال على صحة حدثٍ تاريخي كمثال، وتحديدًا حصار سرقوسة في الحرب البيلوبونيزية، والتي نعتمد فيها عادةً على مخطوطات تاريخ ثيوسيديس، إذ يذكر المؤرخون في المخطوطات اللاحقة بأن ثيوسيديس قد زامن الحرب ويوضحون فيها آليات وطرق كتابة هذه المخطوطة وحفظها، ويؤكدون على أن المؤرخين في ذلك العصر اعتادوا ألّا يؤرخوا الأحداث التاريخية إلا بسبب دافع معيّن، وذلك لأننا نفترض بأن المؤرخين يتماثلون ويتشابهون في دوافعهم للتأريخ، لذا نلحظ هنا بأننا أضفنا على تجربتنا افتراضًا غير مثبت، وهذا الحدّ من الافتراض مقارنة بالأدلة المثبتة يظهر كثيرًا في العلوم التاريخية إذا ما قورن بالعلوم الفيزيائية، وعليه تصبح الاستدلالات التاريخية أقل دقة من غيرها.

ولكن في حال توصّلنا إلى سبب ومبرر مقنع للشك في موثوقية أحد المؤرخين أو بوجود أحد الشخصيات التاريخية حينها تتغير المعادلة، إذ قد نجد في كثير من الوثائق التاريخية مبالغة في وصف بعض الأحداث والشخصيات، ومتى ما وجدت هذه الوثائق وأثبتت موثوقيتها حينها سنمتلك سببًا مقنعا للشك.

ومثيل ذلك افتراض التماثل في الطبيعة، فافتراضنا أن الطبيعة تتماثل وتتشابه يجعلنا نملأ كثيرًا من الفجوات المعرفية التي لا تمنحنا إياها التجربة، وهذا لن يكون صحيحًا إلّا في حال توفر لنا الدليل القاطع على موثوقية حكمنا الأول، ومتى ما واجهنا حدثًا أو تجربةً لا تتسق مع مفهومنا وفهمنا للتماثل في الطبيعة فهذا يعني بأن هذا الحدث له خاصيتان اثنتان: الأولى، أن موثوقية وصحته مرهونة بالتجربة، والثانية، عدم وجود أي دليل رصين وموثوق يدفعنا للاعتقاد بصحة هذا الحدث.

هل نحن ملزمون إذن بالاعتقاد بأن الطبيعة متماثلة بشكل مطلق ونهائي؟

بالتأكيد لا؛ لا يحق لنا الاعتقاد بذلك، وكما أوضحنا سلفًا بأن أي حكمٍ يتجاوز التجربة، قد يستعاض عنه قليلًا ببعض الافتراضات المبنية على التجربة والتحقق بدقة.

أخيرًا، نستطيع أن نعتقد بما يتجاوز تجربتنا وخبرتنا عندما وعندما فقط نثبت التماثل والتشابه والتطابق بين ما نعرف وما لا نعرف، فقد نصدق أحكام وأقوال الآخرين عندما نمتلك مبررًا وسببًا مقنعًا بأن أحكامه وأقواله مبنية على معرفة، ومبنية على تجربة، ومن الخطأ أن نؤمن بعدم كفاية الأدلة في كل حكم، ولكن علينا أن نستعين بالتشكيك والتمحيص متى ما استدعى الأمر.